



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل



كلية الآداب
قسم الاجتماع

بعض المتغيرات الاجتماعية الثقافية المؤثرة في تخطيط التعليم الجامعي

في اليمن

دراسة ميدانية في علم الاجتماع التربوي

إعداد

أمني عبد الرزاق أحمد باغريب

مدرس بكلية التربية للبنات

جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

لنيل درجة الماجستير في الآداب (علم الاجتماع)

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود عبد الحميد حسين

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

وعميد كلية الآداب جامعة أسيوط

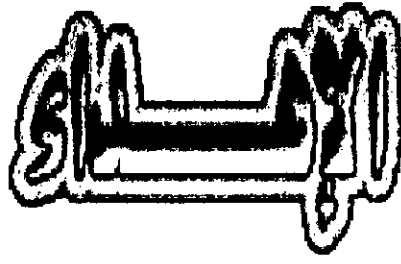
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾

سورة الفرقان

﴿ آية ٤٥ ﴾



إلى الذين أدعو أن يرحمهما ربّي

زوجتي ووالدي

إلى من تنير حياتي بدعواتها المباركة

أمي

إلى من غرسوا في نفسي الطموح العلمي

أخواتي

إلى الشمعتين اللتين أضاءتا نور حياتي

بنتي

إلى كل من يضيء شمعاً في محراب العلم

شكراً وامتناناً

إلى من أحسبهم رفقائي على درب الكفاح

صبراً وعزيمة

شكرو وتقدير

باسم الله العزيز القدير الذي وفقني وأتم علي نعمته، أستهل هذا الشكر رافعة إليه عز وجل آيات الحمد والثناء لما أمدني به من الصبر والقوة اللذين كانا عوناً لي على إتمام هذا البحث، وكانا سنداً كلما وهن العزم مني وثقلت مهمتي، فالحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً، والصلاة والسلام على حبيبنا المصطفى صلوات الله عليه وسلم والقائل:

﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ﴾

إن القلم ليعجز أن يسطر كلمات تعبر عنها عظيم الشكر ووفاق التقدير والعرفان لما كانت توجيهاتهم نبراساً أثر في هذا العمل المتواضع في مجال علم الاجتماع.

وتخص الباحثة بالشكر والعرفان لسيادة الأستاذ الدكتور / محمود عبد الحميد حسين عميد كلية الآداب ورئيس قسم علم الاجتماع بجامعة أسيوط مشرفاً ورئيساً على هذه الرسالة ورائداً وأستاذاً كريماً لما منحنني من جهده ووقته وعلمه الكثير، وأرشدني لاختيار موضوع الرسالة وتابع هذه الرسالة فصلاً ومبحثاً موجهاً ومشرفاً وعالمياً فاضلاً جليلاً في مجال العلم والرقى الأخلاقي، فله من الله تبارك وتعالى عظيم الجزاء ومن الباحثة الشكر والعرفان.

كما تتقدم الباحثة ببالغ الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / خلاف خلف خلاف، رئيس قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا، على تفضل سيادته للموافقة على مناقشة هذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يسعدني أن أقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور / عزة أحمد صيام، رئيس قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة بنها، وذلك لتكرمها بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وتحملها عناء السفر، فجزاها الله عني خير الجزاء.

ولا تنسى الباحثة أن تتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير لأسرة قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة أسيوط، وأخص بالذكر الدكتور / سيد حسنين بخيت، والدكتور حمد الله كيلاني، والدكتورة إيمان عباس عبد النعيم، على توجيهاتهم الثمينة، التي كانت لها الأثر الكبير في إثراء الرسالة، فجزأهم الله عني خير الجزاء. كما تتوجه الباحثة بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة التحكيم على ما أبدوه من ملاحظات على الاستبيان الأول حتى أصبح في صورته النهائية.

كما انتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكري وتقديري لزملائي وزميلاتي بقسم علم الاجتماع كلية الآداب جامعة أسيوط، لوقوفهم بجانبني ومساندتهم الإنسانية والعلمية لي، وأتمنى من المولى أن يوفقهم ويسدد خطاهم، فجزأهم الله خيراً.

كما تتوجه الباحثة بكل الشكر والتقدير إلى مديري جامعة عدن وموظفيها وأخص بالذكر مدير عام القبول والتسجيل، ومدير عام إدارة التخطيط، ومدير عام المكتبة المركزية بالجامعة (إدارة التوثيق) على تعاونهم الصادق مع الباحثة لتسهيل الحصول على المعلومات والبيانات والمراجع، فجزأهم الله عني خير الجزاء.

ولا تجد الباحثة ما يوفي حق والدتها وأخواتها وبناتها لما بذلن من جهد معها طوال فترة الدراسة وتشجيعهن الدائم لها وحثها على الصبر والمثابرة في شتى الظروف والأحوال، فكنّ شموعاً أضاءوا لها الطريق في مشوارها العلمي بمساندتها ومؤازرتها بكل متطلبات العون والمساعدة. وفي النهاية لا يسعني إلا أن أذكر بكل الخير والاعتراف بالجميل ممن كنت أتمنى أن يشاركوني فرحتي بهذا العمل وهما والدي وزوجي المغفور لهما، راجية من المولى العلي القدير أن يجمعني بهما في جنات الفردوس إن شاء الله تعالى.

كما ترجو الباحثة أن يلقي هذا العمل القبول والتوفيق، فإن كان به نقص فمن نفسها، أما الكمال فقله رب العالمين. وكما قال تعالى:

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ خُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

سورة البقرة: آية (٢٨٦)

الباحثة



المقدمة:

منذ اللحظات الأولى كان الأمر الإلهي لبني البشر قد تجلى في قوله عز وجل: "اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ" (١)، وقد تضمنت الآيات السابقة الوسيلة للتعليم وهو القلم؛ فهي رحمة من ربنا أن وفر وسهل علينا وبين لنا ذلك لبيان أهمية التعلم، كما شملت الآيات أيضا كلمة العلم الذي يعلم الإنسان ما لم يكن يعلم. فمنذ الوهلة الأولى تجلت لنا أهمية العلم لبني الإنسان من أجل رفعة وسعادته ومكانته، كما دعت إليه السنة النبوية وبينت أهمية العلم في قوله ﷺ: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة".

وفي العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨م أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تحدد المادة (٢٦) منه أن التعليم حق لكل إنسان دون تمييز بسبب اللون، أو الجنس، أو الدين. وفي الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٦٠م، أقرت منظمة اليونسكو ونادت باستئصال كل صور التمييز في التعليم وتيسيره لكل المواطنين. وكان للإناث نصيب في الفرص التعليمية بهدف المشاركة في بناء المجتمع. وجاء هذا من منطلق أن الإنسان هو أغلى ما تملكه الدول، وأن تنمية القوى البشرية هي الهدف الأسمى. وهذا لن يتحقق إلا بالتعليم لبناء هذا الإنسان (٢).

ومن أجل ذلك توجه الدول اهتماما كبيرا للتعليم بكافة مراحله، ومستوياته، وأنواعه بهدف تنمية قدرات الفرد، واستعداداته، وخبراته. فالتنمية الصحيحة لا تقاس بمقدار رسم خططها، وإتقانها، ولا بمقدار ما رصد من أموال لتنفيذ مشروعاتها، وإنما تعتمد بشكل كبير على مدى توافر القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً جيداً ومهراً بحيث تمتلك من القدرات والكفاءات ما يجعلها قادرة على أداء دورها في خدمة المجتمع والوفاء بمتطلباته.

إن التقدم والنهضة لا يقاسان ببيانات من الأسمت والحديد، وإنما ببناء الإنسان، وكل ما يسعد الإنسان ويوفر له الحياة الكريمة، وتسعى دول العالم بدرجات متفاوتة إلى تحقيق الأمن والاستقرار لإفرادها ومواجهة ما قد يعترض المجتمع من أزمات وكوارث، وهذا لا يأتي إلا من خلال اتباع أسلوب في التخطيط والتنفيذ. ومن هذا المنطلق يُعد التخطيط للأمن الشامل وسيلة رئيسية لتحقيق السلامة والاستقرار لأساليب ومؤسسات المجتمع المختلفة، ويندرج تحت هذه المضامين المشكلات التي يعاني منها المجتمع والعمل على التنسيق بين الخدمات المختلفة، لأعمال المؤسسات التي تسهم في مواجهة مشكلات المجتمع بالإضافة إلى تحديد الواجبات والمسؤوليات لإيجاد المشاركة المختلفة في برامج ومشروعات التنمية.

١ - سورة العلق: الآية ١ - ٥.

٢ - نعمان عبد القوي غالب: معوقات تطبيق تكافؤ الفرص العلمية في التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٩م، ص ٤.

وبالتالي أصبح التخطيط وسيلة علمية منظمة ومستمرة، يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة مادية وبشرية ومالية، وتقدير احتياجات المجتمع في ضوء هذه الموارد ثم تحديد طريقة استغلالها بحيث تحقق الغايات الموجودة في أقصر وقت، وبأقل تكلفة وأدنى قدر من الضياع، ويمثل التخطيط اتجاهاً ديناميكياً يهدف إلى تغيير الصورة التي يتسم بها المجتمع وتشكل بها ملامحه.

وقد تبنت معظم الدول على اختلاف مستوى تقدمها التخطيط التعليمي كضمان لحسن الاستثمار في التعليم، ولتوفير أفضل الطرق لاستخدام الموارد المخصصة له، ولتوجيه التوسع في الأنظمة التعليمية بحيث يتمشى مع احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، وبذلك أصبح التخطيط التعليمي في هذه البلدان جزءاً لا يتجزأ من التخطيط للتنمية الشاملة بجوانبها المختلفة^(١).

وتخطيط التعليم الجامعي ركن أساسي من التخطيط الشامل، لكي يحقق التعليم الجامعي أهدافه المرجوة فإنه يجب أن يُبنى على أساس احتياجات المجتمع التي تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها عمليات تكون مجتمع عصري، وعلى أساس الموازنة بين متطلبات التنمية المعاصرة وإمكانيات المجتمع وحساب ما يلزم البناء الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل^(٢).

وتمثل عملية التعليم بمراحلها المختلفة إحدى أهم القضايا التي تشغل اهتمام المجتمع اليمني، بجميع فئاته بصفقتها قضية محورية، ويتزايد الوعي بارتباطها الوثيق بكافة قضايا مجتمعنا الحيوية، بل بمستقبل هذا المجتمع.

هذا الاهتمام بقضية التعليم ليس وليد اليوم، ولكنه سمة مميزة لمراحل تطور المجتمع اليمني عبر تاريخه منذ خروجه من برائن الحكم الأمامي والحكم الاستعماري.

وتعود البدايات الأولى لنشوء التعليم الجامعي في اليمن إلى بداية السبعينيات وهي التي حققت فيها اليمن انتصارها على الحكم الملكي المتخلف واستعادة سيادتها على أرضها المحتلة، حينها شرعت الدولة في إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي لمواجهة حاجاتها من الكوادر من أجل بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها.

وقد تطور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية بصورة سريعة بحيث استطاع أن يحقق طفرة هائلة في التنمية التعليمية، حيث ازدادت مدخلاته ومخرجاته بصورة كبيرة بفضل الله أولاً، ثم بفضل السياسة التعليمية التي انتهجتها الدولة في مجال التنمية التعليمية. وما نشاهده اليوم من طاقات بشرية

١ - نور الدين محمد عبد الجواد: الخريطة المدرسية - صنيعة عملية للربط بين الإحصاء السكاني والتخطيط التربوي - وقائع ندوة التخطيط للتعليم في ضوء اتجاهات النمو السكاني واحتياجات التنمية، مكتب التربية العربي للدول الخليج العربي، ١٩٩٣م، ص ١٦٩.

٢ - ثروت عبد الباقي أحمد حبيب: التخطيط للتعليم العالي وأثره في التنمية، مجلة كلية التربية، العدد الأول، جامعة المنوفية، ١٩٩٣م، ص ١٨٩.

وإمكانات آلية ومكتبية ما هو إلا مؤشر ودليل قوي على عمق الاهتمام بالتعليم العالي في اليمن وانعكاس للجهود التي تبذل في سبيل تطوير التعليم العالي وتحسينه.

وبمرور السنوات، أخذت قضية التعليم الجامعي والتنمية تشغل حيزاً أكبر من اهتمام الرأي العام اليمني، الأمر الذي دفع بها إلى مصاف القضايا الرئيسية، وخصوصاً بعد أن تزايدت حدة المشكلات المترتبة على الانفصال بين مدخلات التعليم الجامعي وبين مخرجاتها من جانب، وبين هذه المخرجات ومسرعات التنمية من جانب آخر، وقد تجلّى ذلك في كلمة الرئيس التي ألقاها في الحفل التكريمي السنوي لأوائل الخريجين من جامعة عدن للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م قائلاً:

"إننا نهتمّ بالتعليم ومدخلات التعليم وينبغي أن ترتبط مدخلات التعليم والبحوث العلمية باحتياجات عملية التنمية، وأن تكون البحوث العلمية متلازمة مع مدخلات التنمية ومتطلباتها، بحيث يكون هناك بحث علمي صحيح نهتمّ فيه بالكيف قبل الكم... صحيح أن الكم هو التعويض عما فاتنا في الماضي الرجعي المتخلف وهو ما يحفزنا لأن يكون عندنا كم، ولكن أيضاً يجب أن نهتمّ بالكيف والنوعية في مختلف التخصصات الزراعية والتربوية والثقافية والطبية^(١).

ووفقاً لذلك فلم يكن غريباً أن تشهد السنوات الأخيرة، عقد العديد من الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضية التعليم الجامعي وعلاقته بالتنمية واحتياجات سوق العمل، وأن يشارك فيها نخبة كبيرة من المتخصصين في مختلف المجالات سواء التربوية أو الاجتماعية، أو السياسية، أو الاقتصادية، ويكفي أن نذكر تلك الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري حول "التعليم العالي ومتطلبات التنمية سوق العمل" وكذا الندوات والمؤتمرات التي نظمتها جامعتا "صنعاء وعدن" حول التعليم العالي ومشكلاته.

ويشير هذا الكم من المؤتمرات والندوات التي عقدت لمناقشة قضية التعليم الجامعي، إلى أن هذه القضية أصبحت تهم كل الفروع العلمية، وأن إسهامات شتى للفروع العملية في مناقشة هذا الموضوع الحيوي أمر ضروري، نظراً لتنوع الأبعاد المختلفة لسياسة التعليم الجامعي، وارتباط تغيير السياسة التعليمية بالتغيير في كثير من الأوضاع التي تتعلق بالبناء الاجتماعي ككل، الأمر الذي دعا إلى تناول هذا التغيير من خلال تناول التعليم الجامعي بوصفه جزءاً من البناء الاجتماعي يؤثر فيه ويتأثر به، مع عدم معالجة العوامل التي أدت إلى تخلفه بوصفها منعزلة عن هذا البناء كما يفعل الكثيرون عند معالجة قضية التعليم الجامعي.

إن انعدام التخطيط في توجيه مخرجات التعليم العام الكبيرة نحو الدراسة الجامعية يؤدي إلى مخرجات جامعية غير مخططة، يرافقه تدني في مستوى التحصيل العلمي لهؤلاء الجامعيين ناهيك عن حجم البطالة الكبيرة الذي تحدثه في سوق العمل، هذا من جانب، والجانب الآخر أن كثيراً من الدول

^(١) وزارة الإعلام: سلسلة خطابات وأحاديث رئيس الجمهورية رقم (٢٥) لعام ٢٠٠٥م، صنعاء، مركز التوثيق الإعلامي، ص ١١٣.

وخاصة الدول النامية، ومن بينها اليمن، تعاني من عدم التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي والحاجات الفعلية لسوق العمل، وهذا الاختلال بالضرورة يقود إلى ظهور البطالة والبطالة المقنعة التي تعد ضرراً بالغاً في اقتصاد تلك الدول، والاختلال ينجم عنه أيضاً هدر تربوي واقتصادي كبير فيضعف الدور الذي تقوم به هذه المخرجات في مدى مساهمتها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أما الاختلال الآخر لواقع التعليم الجامعي في اليمن هو ميول الطلاب والتحاقهم بالتخصصات النظرية على حساب التخصصات العلمية التطبيقية، فيصبح سوق العمل مكثراً بعمالة ذات تخصصات لا حاجة لها، في حين أن السوق يحتاج للتخصصات العلمية التطبيقية والتقنية والفنية، ويظهر ذلك من حيث يوجد فائض كبير في بعض التخصصات، في حين تعاني تخصصات أخرى من عجز ملحوظ، الأمر الذي يؤكد على الانفصال بين سياسة التعليم الجامعي وخطة التنمية وسوق العمل.

ولقد انصب اهتمام الباحث على التعليم الجامعي بالذات لكونه يمثل المرحلة الأخيرة من مراحل التعليم، الذي يصبح فيها الاتصال مباشراً بين المخرجات البشرية من التعليم الجامعي وبين متطلبات سوق العمل، حيث يتم من خلال هذه المرحلة بناء التخصصات والكوادر العلمية بما تهيئه من موارد بشرية مؤهلة للعمل، والإنتاج في مختلف القطاعات التنموية. فنجاح عملية التنمية الشاملة يتوقف على كفاءة مواردها البشرية، بحيث تتضاءل بجانبها ما تتميز به بعض المجتمعات الأخرى من موارد طبيعية أو رءوس الأموال... الخ، فالعنصر البشري المؤهل تأهيلاً كافياً يعد من العناصر المهمة في تنمية رأس المال واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع، وإيجاد الأسواق، وإقامة المصانع، وتطوير أساليب الإنتاج إلى غير ذلك من مقومات التنمية.

وبناءً على ذلك فقد اشتملت الدراسة على بابين رئيسيين هما:

الباب الأول:

ويحتوي على الإطار النظري للدراسة ويشتمل على ستة فصول وهي:

الفصل الأول:

جاء بعنوان **خطة الدراسة الميدانية** وقد تضمن هذا الفصل عدة مباحث تناولت الدراسة من خلالها مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وكذلك تساؤلات الدراسة وفروضها والمناهج المتبعة في الدراسة ومبررات اختيارها، ثم النطاق الجغرافي للدراسة، وأهم المصطلحات التي تعرضت لها الدراسة.

الفصل الثاني:

وجاء بعنوان **لحة تاريخية عن واقع التعليم العام في الجمهورية اليمنية** حيث استعرضت الدراسة واقع التعليم العام في المحافظات الشمالية، والمحافظات الجنوبية، والتعليم في عهد الوحدة اليمنية، وحتى اليوم.